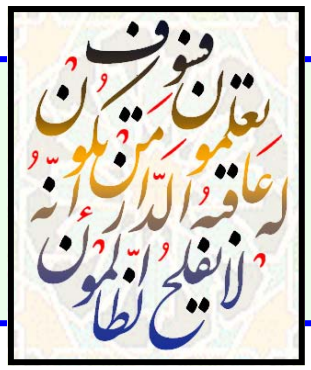

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 310 نوفمبر 2008 ذو القعدة 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

تدويل القضية لحماية اهل البحرين وافشال مشروع التوطين والاحتلال

بعد ان لاحت بوادر نجاح المعارضة البحرين بتدويل قضية شعبهم، تحركت العائلة الخليفية بكل ما لديها من وسائل في محاولة يائسة لاحتواء الوضع. وجاءت جلسة الاستماع بالكونجرس الامريكي لتضيف بعدا جديدا للقضية، اذ عبرت عن خرق كبير في جدار الصمت الذي فرضه الحكم على ممارساته الاستئصالية والديكتاتورية. وشعرت العائلة الخليفية بغصة كبيرة، فهي لا تستطيع ان تستهدف الحكومات الصديقة التي توفر لها الدعم الامني والسياسي والعسكري ضد اهل البحرين، ولا تستطيع في الوقت نفسه، تجاهل عنفون المعارضة وتصاعد فعالياتها ونجاحاتها المتعددة، برغم العراقيل والصعوبات والالغام أمامها. ومرة أخرى حركت ابواقها الاعلامية ضد اعضاء الكونجرس الذين وافقوا على الاستماع لشكاوى البحرانيين المظلومين، وكرروا عبارات مشابهة لما قيل حول اي انسان حر يتعاطف مع ظلامة هذا الشعب. ولكن هذه الأبواق تحدثت لنفسها فقط ولم تستطع التأثير على أحد، لانها، ببساطة، لجأت للسب والشتم وتوجيه الاتهامات جزافا ضد النشطاء والاحرار من ابناء البحرين. وتضاعفت غصة رموز العائلة الخليفية عندما أدركوا ان تعيين السفيرة اليهودية في واشنطن ليس فيه طائل، وانها أضعف من ان تتصدى للأحرار، برغم الميزانية الضخمة التي رصدت لها لتسهيل مهماتها في التضليل والتشويش. نعم استطاعت تحريك شركة او شركتين من المرتزقة في محاولة يائسة لوقف جلسة الاستماع بمبنى الكونجرس التي عقدت في 15 اكتوبر، ولكن بدون جدوى. ولم ينجم عن محاولات السفيرة وقف الجلسة اية نتيجة، فحضرت، ومعها طاقم عمل كبير، ومرتزقة عديدون، ولكن كان نصيبهم الفشل الذريع. وقبل ذلك كانت ابواق العائلة الخليفية قد شنت عدوانا اعلاميا واسعا ضد النشطاء البحرانيين في بريطانيا، ومن يتعاطف معهم خصوصا اللورد ايفبوري، وباءت تلك المحاولات بالفشل ايضا. وبلغ شعور الحكم الخليفي بالرعب الى حد ارسال وفد من الشرطة والمعذبين الى العاصمة البريطانية لتهديد المعارضين البحرانيين واقناع الجانب البريطاني بخطر هذه الثلة القليلة من المظلومين. ولكن تلك الجهود لم تحظ بأي نصيب من النجاح. فالنشطاء موجودون في كل مكان، وعواصم العالم مفتوحة امام من يسعى لنقل نشاطه السلمي الى خارج الحدود، ولن يفلح النظام الخليفي العنصري ان يقضي على الاصوات الحرة التي تستجمع قواها حتى تتوفر الظروف للاجهاز على النظام الديكتاتوري التوارثي بعد ان اثبت فشله الذريع في القضاء على حركة الشعب المطالب بالحرية والديمقراطية وحكم القانون.

لقد دخل عمل المعارضة البحرانية مرحلة اكثر تطورا، بتوسيع دائرة تحركاتها وتعدد انشطتها. ويكفي الاشارة الى التعاطف الدولي الذي عبرت عنه عشرات البيانات الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية الداعمة للنشطاء البحرانيين، وتعدد المنابر التي يتحدث من خلالها ابناء البحرين ضد الاحتلال الخليفي المقيت. وتدرك العائلة الخليفية ان تحييد بضعة نفر من المواطنين ليس كافيا للقضاء على روح المقاومة المستقرة في نفوس الشعب المظلوم، التي توارثتها اجياله وطورتها ووفرت لها ابعادا دولية مهمة. كما تدرك ان اساليب التضليل التي تمارسها والهجوم الاعلامي الشرس ضد من يؤوي المناضلين ويحميهم من بطش اجهزة البطش وفرق الموت الخليفية، لم

التتمة صفحة (8)

* قامت قوات الشغب ورجال أمن مدنيون صباح الرابع من أكتوبر بمداهمة عدد من المنازل في منطقة دمستان وتم القبض على أكثر من 10 أشخاص، وذلك على خلفية مهاجمة سيارة مدنية من قبل ملثمين في منطقة دمستان.وقد قامت قوات الشغب بمعية رجال أمن مدنيين بتكسير وتخريب منازل عدد ممن تم القبض عليهم وتقييدهم. وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت خبراً صحافياً تضمن تصريحاً للقائم بأعمال مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية تحدث فيه عن تعرض سيارة خاصة كان يستقلها 3 مواطنين لاعتداء مجهولين بواسطة الزجاجات الحارقة »المولوتوف « وذلك على شارع زيد بن عميرة بمنطقة دمستان. وأشارت فيه إلى أن »البحث والتحري جاريان للقبض على مرتكبي هذا العمل. وهناك خشية من ان يكون ذلك مقدمة لاعتداءات وحشية من فرق الموت ضد المواطنين الابرياء بذرائع واهية.

* استدعى وزير الداخلية الخليفي سماحة العالم الجليل الشيخ عبدالجليل المقداد عبر محافظ المحرق سلمان بن هندي لمساءلته عن التصريح الذي دعا فيه لتطهير وزارة الداخلية من العائلة الخليفية. وقال الشيخ المقداد في بيان أصدره بعد اللقاء: " هذا اعتراض على اداء الوزارة ولا ربط له بالطائفية لاننا نعترض ايضا على وزراء من الشيعة". ولكن الوزير الخليفي وجه تحديرات وتهديدات مبطنة لسماحة العامل الجليل بالمزيد من القمع ان لم يتوقف عن التعرض لسوء الادارة الخليفية.

* في جلسة إستماع في الكونجرس الأمريكي عن الحريات الدينية في البحرين قال العضو بالحزب الجمهوري النائب فرانك وولف أن لجنته ستتبنى ملف التمييز في البحرين. وقال وولف خلال الجلسة "على الحكومة البحرينية أن تتوقع خطوات أخرى من قبل الكونجرس وأنه ستكون هناك جلسات استماع أوسع وأكثر شمولية من هذه بشأن التمييز|، وذلك في حال لم تتحرك الامور نحو الأفضل، وخصوصاً أن التمييز له تداعيات سلبية وأن جميع أطراف المجتمع ستخسر في حال استمراره.
الى ذالك وصف الأستاذ المساعد بقسم التاريخ بجامعة "روتجرز" توبي جونز ان سياسة التمييز المطبقة في البحرين بـ"الخاطئة" وقال إنها "تعطي نتائج سلبية وتدل على تراجع الحكومة الكبير عما قامت به من إصلاحات"، منتقداً بشدة ما حدث من اعتقالات في الآونة الأخيرة رافقها استخدام مفرط للقوة وادعاءات بالتعذيب من قبل المعتقلين.

وقال نبيل رجب إن نسبة الشيعة الذين يتقلدون مناصب رفيعة في البحرين هي 13%، وأنه من غير المسموح للشيعة بالعمل في الجيش البحريني ولا في وكالة المخابرات، كما لا يسمح لهم بالعمل في الشرطة. وذكر رجب أن الحكومة صعبت على شباب الطائفة الشيعة الحياة في البحرين الأمر الذي اضطر الكثيرين إلى مغادرة البلاد الى الدول المجاورة من أجل العمل..
وناقش الدكتور عبد الحليل السنكيس صورا مختلفة من أشكال التمييز الطائفي والديني ضد المواطنين الشيعة في البحرين، وقال "هناك فقط خمسة وزراء شيعة من بين 25 وزيرا ... مساجد ودور العبادة الخاصة بالشيعة مهملة بشكل متعمد من قبل الحكومة وهناك صعوبة كبيرة بل إستحالة الحصول على ترخيص لبناء او انشاء مسجد للشيعة في البلد. المواطنون الشيعة ممنوعون من قبل الحكومة من شراء او تملك منازل للسكن في 48% من مساحة البلاد وخصوصا في بعض المناطق مثل الرفاع الشرقي والرفاع الغربي .. الشيعة ممنوعون من دراسة الإسلام وفق تعاليم مذهبهم في جميع المدارس الحكومية ... مناسك صلاة الجمعة للمواطنين الشيعة مهملة بشكل كامل من قبل الإعلام الحكومي.

نبيل رجب: الطبقة الحاكمة بالبحرين تمارس سياسة التطهير ضد الشيعة

نص الحوار:

آفاق: هل هناك خلاف شيعي سني في البحرين؟

رجب: أولا لابد أن ن أوضح أن الخلاف القائم ليس خلاف شيعي سني مذهبي أو عقائدي على الإطلاق، وإنما خلاف بين الشيعة وهم الجزء الأكبر من السكان الأصلين وبين النظام الحاكم في البحرين، بسبب سياسته في التمييز والتهميش والفصل الطائفي. تحاول السلطة جاهدة أن تصوره وكأنه نزاع بين الشيعة والسنة بل إنها تدفع به ليكون كذلك إلا أن الواقع غير ذلك تماما، وأن أبناء الطائفتين واعيين ولا يرغبون في الانسياق لذلك .إن المجتمع البحريني يمتلك درجة عالية من التسامح الديني والتعايش بين جميع مكوناته على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والاثنية، بل اننا نفتخر بهذا المزيج من المعتقدات والتجانس الاثني الذي ساهم وأثرى في بناء الحضارة والثقافة السائدة في البلاد مند مئات السنين.

آفاق: ما هو موضوع تقرير مركز حقوق الإنسان وما هي أهم نتائج هذا التقرير؟

رجب: هذا هو تقرير التمييز الطائفي لسنة 2008، أي الثاني، وقبله كان هناك تقريرنا الأول في سنة 2003. أما عن أهم النتائج التي احتواها تقريرنا الثاني، فهي حقيقة أنه في حين أن الشيعة يشكلون حوالي 70% من مجموع السكان إلا إنهم يتسنمون 13% فقط من الوظائف العليا في البحرين، واغلبها في الوظائف الخدمية أو المؤسسات غير السيادية، وفي الكثير من تلك المؤسسات الحكومية يشكل أبناء الشيعة ما نسبته صفر في المائة من الوظائف العليا، فعلى سبيل المثال لا الحصر يشكل الشيعة نسبة صفر في المائة في الوظائف العليا للوزارات والمؤسسات التالية:

1- مجلس الدفاع الأعلى 2- ووزارة الداخلية 3- الحرس الوطني 4- المؤسسة العامة للشباب والرياضة 5- وزارة الدفاع 6- الديوان الملكي 7- ديوان ولي العهد 8- وزارة شؤون مجلس الوزراء 9- الجهاز المركزي للمعلومات 10- جهاز المساحة والتسجيل العقاري.

كما لوحظ أن أبناء الطائفة الشيعية يشكلون 5% فقط من السلك القضائي و 16% من السلك الدبلوماسي 7% في وزارة المواصلات و18 % من المحكمة الدستورية و% 10 من وزارة المالية و 6% في وزارة الإعلام. أما بخصوص الحقائب الوزارية فلا يوجد الآن في الحكومة الحالية سوى خمسة وزراء من أبناء الطائفة الشيعية من بين 25 وزيرا وثلاثة من هؤلاء الخمسة بدون وزارات أو مكاتب وإنما وزارات شكلية فقط. وهذه اقل نسبة للشيعة في أي حكومة ومند استقلال البحرين.

ويعتبر المجلس الأعلى للدفاع أعلى هيئة أمنية بالبلاد معنية باتخاذ القرارات أثناء الأزمات، ويتشكل هذا المجلس من 14 عضوا من أفراد الأسرة الحاكمة، يرأسهم ملك البلاد ويضم في عضويته رئيس الوزراء وولي العهد ورؤساء الوزارات السيادية. وبناء على تقريرا صدر بعام 2006 من قبل المستشار السابق في حكومة البحرين الدكتور صلاح البندر، أن المجلس الأعلى للدفاع مسؤول عن تأسيس خطة أمنية سرية تعتبر أن الشيعة خطرا على النظام الحاكم، وبناء عليه تم تأسيس شبكة سرية من أجل تهميش الشيعة في جميع أوجه أو مظاهر الحياة.

آفاق: ألا تعتقد بأن النسبة المتدنية مرتبط بعامل الكفاءة ومستوى التعليم؟

رجب: كانت السلطة تنفي وجود التمييز تماما في بادئ الأمر، إلا أن التقرير الذي أصدره مركز البحرين لحقوق الإنسان في عام 2003 قد شكل صدمة للشارع البحريني لما احتواه من معلومات عن التمييز. ومند ذلك الحين دأبت السلطة الى تغيير إستراتيجيتها الدفاعية في هذا الصدد، فبعد أن كانت تنفي وجود التمييز أصلا صارت تحاول تثبيت مقولة نقص الكوادر والكفاءات بين أبناء الطائفة الشيعة وتدني مستوياتهم التعليمية. هذا ما تحاول السلطة تمريره مؤخرا لزوارها من الأجانب والمؤسسات الدولية.وفي حين إننا لا نقبل هذه الأعذار والحجج المنافية للمنطق إلا إننا بحثنا في ذلك أيضا ووجدنا أن نسبة أبناء الشيعة في لوائح شرف المتخرجين من مدارس الثانوية لعام 2006 و2007 تعادل حوالي 78%، وهذه نسبة عالية تفوق نسبتهم من السكان أيضا، والجدير بالذكر أن تقرير الخارجية الأمريكية بأن 70% من طلبة الكليات هم من أبناء الشيعة.

إذا هناك خلل واضح وفراغ كبير في نسب وأعداد المتفوقين والمتعلمين من الشيعة وبين اشغالهم في المؤسسات الحكومية. وأضيف أن أوجه التمييز في البحرين متعدده ولا تقتصر على ما ذكرنا، فهناك تهميش في توزيع البعثات الدراسية، وفي بناء دور العبادة، وفي التعامل مع ملف البدون، حيث لازال هناك الكثير من البدون الذين لم يحصلوا على الجنسية البحرينية، علما بأنهم ولدوا وترعرعوا في هذا البلد في وقت تقوم فيه السلطة بجلب آلاف من قبائل الأردن وسوريا واليمن وبلوشستان وباكستان، ومن ثم توزيع الجنسيات عليهم وتوظيفهم في أجهزة الأمن المختلفة رغم عدم استحقاقهم، في الوقت الذي يتم حرمان المواطن البحريني من سكان البلاد الأصلين من هذه الوظائف والامتيازات.

آفاق: ما هي أسباب طرح ملف التمييز الآن؟

رجب: أصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان في سنة 2003 تقريرا يتحدث عن التمييز الطائفي وحذر فيه من انجرار الساحة إلى العنف إذ لم تضع السلطة حدا لهذه السياسة، وفي سياق متصل بالموضوع، أصدرت مجموعة الأزمات الدولية ومقرها في بروكسل تقريرا حذرت فيه من خطورة الوضع، إلا أن الحكومة أغلقت مركز البحرين لحقوق الإنسان وتجاهلت كل تلك التحذيرات. وها نحن اليوم نشهد ما حذرنا منه من مصادمات ومواجهات شبه يومية بين رجال مكافحة الشغب والذين ينحدرون من أصول قبلية جلبوا من دول أخرى وبين أبناء القرى الشيعية أو سكان البلاد الأصليين.

والآن وبعد خمس سنوات من إصدار التقرير الأول أصبح من الواضح أن الحال قد ساء جدا، وان نسبة أبناء الشيعة آخذة في التدني والانحدار أيضا في وظائف البلد العليا، فبعد أن كانت 18% في عام 2003، أصبحت النسبة 13% في عام 2008.

إن ما يقلقنا هو ذلك الوضوح الذي نرى به السلطة وهي ماضية قدما في سياسة التهميش التعليمي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وبوتيرة أسرع متجاهلة كل المناشدات والتوصيات الدولية بما فيها تلك الصادرة من الأمم المتحدة.

إن طرحنا هذا التقرير نتيجة إدراكنا لخطورة الوضع الحالي في البحرين، واحتمالية تحوله إلى نزاع عنيف في أي وقت. إننا نتابع وبأسف بالغ الإصرار والاستمرارية التي تعمل بها الطبقة الحاكمة في سياستها الرامية الى تطهير جميع مؤسسات الدولة أو تلك المملوكة للدولة من أبناء الطائفة الشيعية، وفي سياسة الفصل الطائفي وتهميش وعزل واضطهاد الشيعة في جميع الميادين، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والمدنية والدينية.

ولم يعد هناك تبرير مقبول بعد الآن لكل الأفراد والمؤسسات للسكوت على ما يحصل من جريمة منظمة وممنهجة. ونحن هنا نتساءل: هل المطلوب أن ننتظر أن تتحول البحرين إلى منطقة نزاعات وحروب أهلية كما هو الحال في دارفور أو سريلانكا أو رواندا حتى نبدأ التحرك؟. سياسة التطهير التي تمارسها الطبقة الحاكمة في البحرين اليوم تضع الأساسات والقواعد والوقود لهذه النزاعات والحروب الأهلية فهل يجدي الصمت.

آفاق: لماذا لا يطرح الموضوع في البرلمان البحريني وإنما في الولايات المتحدة؟

رجب: كان ذلك هو الأمل الذي يحدونا في هذه المؤسسة، ولهذا السبب شاركنا ودعونا للمشاركة في عملية التصويت لهذا البرلمان، إلا إنه وبعد تجربة عدة سنوات قد تأكد لنا بان هذا الجسم البرلماني الضخم، لا يمكن الاعتماد عليه كأداة وحيدة في أي عملية جدية نحو الإصلاح السياسي والحقوقي، ولذلك نحن نعتقد انه بات من الضروري على المعارضة الموجودة في البرلمان التفكير الجدي في استخدام آليات أخرى ضاغطة إلى جانب المؤسسة البرلمانية مثل الآليات الدولية والإقليمية أو تلك الموجودة في بعض الدول الصديقة لحكومتنا.

إن اعتماد جمعية الوفاق في السنوات القليلة الماضية على الآلية البرلمانية فقط، قد جعلها مقيدة، وقد انعكس ذلك في عدم رضى وتلملم

التتتمة صفحة 3

الحوار مع نبيل رجب
التتمة من ص 2

قاعدتها الشعبية فأبعد عنها البعض من مناصريها وجعلها هدف سهلا تتلاعب به السلطة وهو موضوع تنبهت له جمعية الوفاق مؤخرا وهذا جيد، وفي هذا السياق، جاءت مبادرة الوفاق الأخيرة في التمرد على الخطوط الحمراء التي وضعت لها من قبل السلطة، وتمثل ذلك في إقامة ندوة بالخارج وهي مبادرة جدية وجديدة يجب العمل على تطويرها والاستفادة منها.

آفاق: يشتكي البعض في السلطة من عدم ولاء الشيعة لدولتهم وإنما لإيران. هل لهذا الادعاء علاقة بالتمييز ضد الشيعة؟

إذا كانت هذه المزاعم صحيحة فيعني أن نظام الحكم في البحرين يعاني من أزمة شرعية، إذ أن 70% من السكان في البحرين غير موالين له. لكن القصة ليست كذلك وإنما تعمل الطبقة الحاكمة على الاستفادة من الخلافات الدولية لتكريس ظلمها للشيعة، والآن تعمل على الاستفادة من العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة لتسوق موضوع مولاة الشيعة لإيران، ولكن إلى متى ستتغذى السلطة على تلك الخلافات والتناقضات الدولية، لتكريس ظلما لشعبها؟ وهل هناك من يضمن بأن خريطة العلاقات الدولية والإقليمية ستكون كما هي دائما؟

ثم أن قصة التمييز ضد أبناء الشيعة ليست وليدة اليوم، بل بدأت مع مجيئ حكام البلاد إلى البحرين وحكمهم قبل أكثر من قرنين من الزمان، وليس لها علاقة بإيران التي تشكلت دولتها الحديثة في الثلاثين عام الماضية.

لقد ساعد وجود البريطانيين المستعمرين في الحد والتقليل من سياسة التمييز ضد الشيعة في بداية القرن الماضي، إلا انه ومند استقلال البحرين في أوائل السبعينات ورجوع الحكم كاملا للسلطة الحاكمة بدء التمييز والتهميش مرة أخرى ضد هذه الطبقة بشكل تدريجي، بل أصبحت هذه السياسة أكثر منهجية وتنظيما وبوتيرة متسارعة مند مجيء الملك الحالي حمد بن سلمان آل خليفة.

آفاق: هل يهدد الشيعة نظام الحكم؟

لا توجد حتى الان أي قوى سياسية في البحرين اليوم شيعية أم سنية تهدد النظام الحاكم في حكمه، وكل المطالب تنحصر في طلب العدالة في الحكم، والمواطنة المتساوية ونبد الفرقة وتجريم التمييز بجميع أشكاله وتكافؤ الفرص وإشراك الناس في اتخاذ القرار واحترام حقوق الإنسان، لكن الاستمرار بهذه السياسة الظالمة ربما يدفع بعض المجموعات من الناس إلى التطرف في المطالبات أو ربما يدفع مجموعات أخرى إلى اللجوء لطلب المساعدة من دول أخرى لا تحبذها البحرين مثل إيران أو غيرها.

وان كنا لا نريد الأمور أن تسير بهذا الاتجاه فعلينا إصلاح بيتنا الداخلي، الآن وليس غدا، فالوقت في ظل المتغيرات الدولية صار يداهمنا

نص الحوار مع المهندس والنقابي المفصول عباس العمران:
" حق العامل في منظومة التشريعات المحلية "

س: من هو عباس العمران، وكيف تقرأ نفسك؟

العمران: أبلغ من العمر حوالي 40 عاما، ولدي 3 أولاد. أما فيما يخص النشاط السياسي فقد كنت منتمياً لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ولاحقاً عضواً مؤسساً في حركة الحريات والديمقراطية (حق)، بالإضافة إلى عضويتي في مركز البحرين لحقوق الإنسان، وأنا مواطن أتمنى أن يكون صالحا.

س: حدثنا عن نشاطاتك في مجال العمل النقابي.

العمران: بعد هامش الحرية والعمل الذي وجد بعد طرح مشروع (الإصلاح)، انطلقت واستؤنفت النشاطات التي توقفت ومن ضمنها العمل النقابي. وبموجب المرسوم رقم 33 لسنة 2002م تم تشكيل النقابات ومن أبرزها نقابة عمالة شركة نفط البحرين (بابكو) نتيجة لخلفيتها التاريخية في مجال العمل النقابي، وكان الحث والدفع من قبل العلماء والرموز للمشاركة في العمل النقابي لخدمة الناس. دخلت العمل النقابي بسبب شعوري بعزوف البعض، ودخلت بداية كعضو تكميلي في نقابة بابكو ويومها كانت لي اهتماماتي الأخرى غير العمل النقابي. وجدت أن العامل ومن خلال منظومة التشريعات الموجودة لا يستطيع أن يطالب ويأخذ حقه من دون وجود عمل مؤسسي وقانوني من خلال النقابة. ولذا، ترشحت بعدها للدورة الثانية وكنت أكثر استعداداً وتهيؤاً، حاولنا، أنا وبعض الزملاء، تعزيز دور النقابة، واصطدمنا بوجود اختلافات في وجهات النظر لكننا لم نقبل بوجود تجاوزات في النقابة كالفساد والرشاوى.

هناك بعض الثغرات في العمل النقابي وهي:

1- الثغرات الموجودة في التشريعات القانونية.
2- بعض النقابيين الذين يوظفون العمل النقابي لخدمة مصالح شخصية.
3- عدم إدراك وشعور الناس بأهمية العمل النقابي.

س: خلال تواجدكم لدورتين متتاليتين في النقابة، ماذا حققتم للعمال؟ وهل تبلورت مشاريع مفيدة لهم؟

العمران: بطبيعة الحال، كانت هنالك مطالب لكنها لم تكن مرتبة حسب الأهمية والأولوية. لتعزيز دور النقابة عملنا على رفع علاوة المواصلات إذ كانت قليلة مقارنة مع الشركات الأخرى إذ كانت لا تتجاوز العشرة دنانير. طلبنا من الشركة رفع العلاوة إلى مبلغ خمسين ديناراً وبدورها رفضت، ونتيجة لتواصلنا مع الإعلام وقيامنا بعرض الإحصائيات والمقارنة مع شركات أخرى اضطرت الشركة في النهاية للرضوخ إلى مطلب النقابة لكنه تم تخفيض المبلغ إلى ثلاثين ديناراً، للأسف بسبب تخاذل بعض أعضاء النقابة.

كذلك قمنا بعمل عريضة تطالب بوضع حدٍّ للفساد والتمييز المستشري في الشركة، خصوصاً في مجال التوظيف والترقيات والتدريب، وهي تعتبر خطوة نوعية. واستطعنا جمع 1500 توقيع من أصل 3000 آلاف عامل، وجاءت هذه الخطوة لتؤكد أهمية وفاعلية العمل النقابي.

وفي الدورة الثانية من عملنا في النقابة، عصفت الخلافات داخلها بسبب تدخل الجمعيات السياسية وسعيها للسيطرة على المناصب في إدارة النقابة، كما إنه وبسبب ضغوط المسئولين في الشركة استجاب البعض وتعثر عمله في النقابة.

س: هل من الممكن أن تسلط الضوء على موضوع فصلك من النقابة وإقالتك من الشركة؟

العمران: أولا فيما يتعلق بالنقابة، حينما ترشحت لم أكن مدعوماً من جمعيات سياسية بل ترشحت كمستقل. واستطعت مع بعض الزملاء الحصول على مناصب متقدمة في النقابة، وطموحنا جعلنا نطرح العريضة المناوئة للتمييز في الشركة، واصطدمنا مع رغبة الجمعيات في السيطرة على المناصب في النقابة ومع أننا كنا نتحاشى التصادم معها لكن المشكلة استفحلت فيما بعد.

بحكم موقعي كأمين مالي في النقابة، لم أقدر على السكوت عن بعض التجاوزات التي تحصل واستغلال البعض للنقابة في سبيل تلبية مصالح شخصية؛ ولأن جزءً من دورنا الذي نؤمن به هو حماية مصالح العمال وعدم خيانتهم.

وعندما عزمت على اللجوء إلى وزارة العمل وبعض الجهات الرسمية تم طردي من النقابة بشكل كيدي وتعسفي كما هو واضح، وللأسف فإن دور اتحاد نقابات عمال البحرين وتعاطيه لم يكن بالمستوى المطلوب. و رفعت قضية وربحت الحكم، ولكن للأسف تم الالتفاف عليه بدعوى أن ما جرى هو تجميد عضويتي في النقابة.

في مركز البحرين لحقوق الإنسان كنا قد سعينا لتنظيم لجنة للعاطلين عن العمل في العام 2003 وعقدنا اجتماعات تنظيمية بلغت ثمانية بهدف إشهار اللجنة للعلن، وقمنا بحجز صالة جمعية المهندسين البحرينية لكنهم قاموا بإلغاء الحجز وأخبرونا بأن طلب الإلغاء جاء من رئيس اتحاد نقابات عمال البحرين، ولاحقاً تم حل المركز.

أساس الخلاف مع النقابة هو سعي بعض أعضاء النقابة نحو تحقيق مصالح شخصية مستفيدين من مناصبهم، وتعرضت خلال عملي في النقابة

التتمة صفحة 6

"حق" تطالب باطلاق سراح جميع سجناء المسرحيات الأمنية ومحاكمة المتورطين فيها واستقالة وزيري الأمن والداخلية

البحرين: هيئة الدفاع عن نشطاء ومعتقلي كرزكان تقدم مستندات تثبت وفاة رجل الأمن قبل أشهر من الحادث المزعوم

يمكن للسلطات الأمنية أن تحيك المؤامرات والمسرحيات مستهدفة النشطاء والقوى المعارضة، ولكنها لن تستطيع ان تخفي الحقيقة التي تظهر ولو بعد حين. ففي جلسة اليوم في المحكمة الجنائية الكبرى، انكشفت اللعبة الأمنية التي حاكها ونفذها جهاز أمن الدولة بحق نشطاء المنطقة الغربية المحبوسين منذ أبريل الماضي بتهمة مقتل رجل الميليشيا الباكستاني الجنيسة - ماجد أصغر علي (الرقم الشخصي 811111717)- بعد الاعتداء على الحافلة التي تقله بالقرب من كرزكان.

وتشير الوثيقة -المرقمة أع/أم/5-14/127 والمؤرخة في 25 مايو 2008م- التي قدمتها اليوم هيئة الدفاع لقاضي المحكمة الكبرى الى مراسلة بين وزارة الداخلية ووزارة العدل بخصوص شيك صادر بتاريخ 13 ديسمبر 2007م عبارة عن مستحقات الإجازات النهائية للمدعو ماجد أصغر علي الذي توفي في 6 نوفمبر 2007م، أي قبل خمسة أشهر من الحادث الذي حاكته عصابة الجهاز الأمني في أبريل الماضي ونفذه رجالاته الذين لم يألوا جهداً في التفنن في تعذيب المعتقلين لإرغامهم على الإعتراف بما لم يقوموا به.

وبهذه الوثيقة التي لا يمكن إنكارها، تسقط كل إدعاءات جهاز الامن الوطني ووزارة الداخلية باستهداف الأمن وحكايات الأعتداء على رجالاته، كما تؤكد الأسلوب الأمني الذي يمتهنه النظام عبر المسرحيات الأمنية للتهرب من حلحلة الأزمة الدستورية التي أدخل البلاد فيها من خلال فرض دستور الشيخ حمد غير الشرعي، وللتغطية على جريمة التغيير الديموغرافي التي تستهدف هوية وأصالة هذا الشعب، ولشد الانتباه عن سرقات المال العام والاستحواذ على الثروة والاستيلاء على الأراضي البرية والبحرية.

إن اكتشاف هذه الوثيقة يؤكد على العقلية المتصدأة التي تدير البلاد والمستندة على ثقافة الغنائم والإقطاع وعلى تغييب الإرادة الشعبية وترسيخ ثقافة المكرمات ومجالس القبيلة. إننا نؤكد مرة أخرى بأن التآمر على شعب البحرين وفئاته ليس هو الحل، وإن تغييب الارادة الشعبية وفرض الدساتير الفوقية لا يمكن أن يفضي إلا المزيد من التذمر والاحتقان الذي سيقود الى الانفجار في نهاية المطاف، وحينها يخسر الجميع.

إن حركة "حق" تعتقد بأن أزمة الوضع الراهن لا يمكن فكها إلا من خلال إشراك الجميع في صناعة القرار والتوزيع العادل للثروة وهذا لا يتم إلا من خلال دستور ديمقراطي عصري يكتبه شعب البحرين. إن جريمة الاستيطان وتفضيل المستوطن على المواطن الإصيل – من الشيعة والسنة- سوف لن تفضي الى استقرار الوضع العام واستتباب الأمن، بل سوف تصب الزيت على النار في ظل الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتدني لعامة المواطنين البحرينيين.

في ظل هذا التطور الخطير فيما يخص أمن الوطن، فإن حركة حق تطالب بالآ تي:

1) الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع معتقلي المخرجات الأمنية الممسرحة ويشمل ذلك ما بقى من سجناء أحداث ديسمبر، وموقوفي أحداث كرزكان، وموقوفي أحداث دمستان الأخيرة التي لم يتم تثبيت عددهم لحد الآن. ويتضمن ذلك تعويض أولئك الذين تعرضوا للتعذيب والمهانة على يدي أفراد الأجهزة الأمنية وتطييب خواطرهم وتأهيلهم نفسياً ومجتمعياً. هي دعوة لتبييض السجون البحرينية من سجناء الرأي والسياسيين والنشطاء والمدافعين عن الحقوق، دون استثناء.

2) عزل كلا من وزيري الداخلية والأمن الوطني وتقديم جميع مسئولي الأمن المتورطين في هذه المسرحيات الهزيلة التي يدفع الوطن ثمنها من شباب أبناءه الشرفاء، ويشمل ذلك عزل الطاقم الأمني القديم الحديث الذي لم يستطع لحد الآن التعاطي بايجابية مع التغيير المطلوب في عقلية وممارسة أجهزة الأمن المختلفة. ونشير هنا بالتحديد الى لزوم تطبيق مبادئ العدالة الإنتقالية والذي يتضمن عزل ومحاكمة المتورطين في التعذيب وجرائم ضد الإنسانية.

3) فتح الحوار الجاد بين النظام والقوى الشعبية المتصدية للمطالبة بالمشاركة الحقيقية في صنع القرار، للتوصل الى آلية جادة لاصلاح حقيقي شامل على المستوى السياسي والإقتصادي والحقوقي.

KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF THE INTERIOR
FINANCE AFFA RS DIRECTORATE

مملكة البحرين
وزارة الداخلية
إدارة الشئون المالية

الرقم: أ ع/أم/٥-١٤/١١٢٧ التاريخ: ٢٠٠٨/٠٥/٢٥

حضرة الفاضل مدير إدارة المحاكم المحترم
وزارة العدل

تحية طيبة ومزيداً من الاحترام وبعد ،،،

الموضوع: مستحقات تركة المتوفى شرطي رقم ١٥٣١٦
ماجد أصغر علي بلوش (رقم الشخصي: ٨١١١١١٧١٧)

نرفق لكم بطيه شيك رقم: ٠٧٨٦٨٧ بمبلغ ١٠٦٠/٦٣٣ دينار {ألف وستون ديناراً وستمائة وثلاث و ثلاثون فلساً فقط} مؤرخ في ٢٠٠٧/١٢/١٣م وذلك عن مستحقات الإجازات النهائية للمذكور أعلاه والمتوفى بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٠٦م .

نرجو إرسال وصل بالمبلغ المذكور ،،،
وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتحية ،،،

مدير إدارة الشئون المالية
خالد علي محمد المناعي

ملاحظة: للمراجعة يمكن الاتصال أبن عمه / وسيم أحمد الله بخش واحد داد عبد الرحمن
الرقم الشخصي: ٧٤١١٠٨٤٦١
هاتف رقم ٣٩٨٤٤٩٩٧ أو ٣٦٨٢٨٩٥٨

يحول الى مكتب تسجيل القضايا لاقامة دعوى تركة

إيمان محمد السعد
مندوب إدارة المحاكم

٢٠٠٨/٥/٢٨م

ص. ب ١٣ - المنامة - مملكة البحرين
Tel: 17571274 Ext: 1274 - Direct: 17246651 - Fax: 17251554 - P. O. Box: 13 Manama - Kingdom of Bahrain

نسخة من الوثيقة التي تثبت وفاة الشرطي قبل أكثر من 5 شهور من حادثة الحرق

شكوك حول مصداقية قضية قتل الشرطي، ومحامو الدفاع يكشفون عن وثيقة رسمية تثبت وفاته قبل حادثة القتل

متهمو حرق سيارة الشرطة و قتل الشرطي يتعرضون للمعاملة القاسية و الغير إنسانية

www.bahrainrights.org

8أكتوبر/تشرين الاول 2008

يساور مركز البحرين لحقوق الإنسان القلق و الشكوك حول القضية التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الاولى برئاسة القاضي الشيخ محمد آل خليفة منذ ابريل/ نيسان الماضي و التي اقامتها وزارة الداخلية البحرينية ضد مجموعة من الشباب من منطقة كرزكان . حيث أشار بيان وزارة الداخلية " بقيام مجموعة من الافراد بأستهداف سيارة شرطة تابعة للوزارة بأستخدام الزجاجات الحارقة و قتل شرطي – آسيوي الجنسية – و حرق السيارة بالكامل ، و أصابة باقي افراد السيارة بإصابات طفيفة" و لكن السيد بخش جد الشرطي المتوفي صرح للصحافة بأن حفيده قد تم الهجوم عليه بإدوات حادهوضرب ضربا مبرحا بعد أن اخرج من السيارة ، وأن به أصابات خطيرة كانت في الرأسوالكتف ، حيث شوهد الدم يخرج من إذنيه وأنفه حين تغسيل جثمانه مما يشكك في حادثة الحرق المزعمة.

و طبقا لمعلومات مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن المتهمين في القضية معروفون في مجتمعهم إنهم نشطاء في لجان حقوقية مطلبيه مختلفة قاموا بتنظيم تجمعات حوارية وندوات واعتصامات حولالحقوق السياسية والاقتصادية.

و أشار المتهمون في العديد من جلسات المحكمة الى القاضي بتعرضهم الى المعاملة القاسية و الغير إنسانية اثناء التحقيق معهم حول موضوع القضية او خلال حجزهم في مراكز الاحتجاز ، و أكد هذه الادعاءات حول التعذيب تصريحات أهالي المتهمين للصحافة المحلية. وقام المتهمون أيضا بإطلاع القاضي بأسماء المسئولين عن تعذيبهم في مراكز الاحتجاز.

و في جلسة المحكمة بالسادس من أكتوبر/ تشرين الاول 2008 كشف محامو الدفاع عن وثيقة رسمية صادرة من وزارة الداخلية الى وزارة العدل حول تركة المتوفي – ماجد أصغر علي- رقم البطاقة السكانية 811111717 ، الموظف السابق في وزارة الداخليةبرقم 15316. و أشارت الوثيقة الرسمية و هي عبارة عن خطاب من السيد خالد علي محمد المناعي - مديرإدارة الشئون المالية والإدارية بوزارة الداخلية – المرقم أع/أم/5-14/127 والمؤرخفي 25 مايو 2008م والموجه لمديرإدارة المحاكم بوزارة العدل، الى رفقة صك رقم 078687صادر من وزارة الداخلية ومؤرخ في 13 ديسمبر 2007م عبارة عن مستحقات الإجازاتالنهائية للمتوفي - ماجد أصغر علي -

التتمة صفحة 5

التتمة من صفحة 4

وقيمتها حوالي 1060 دينار بحريني.
وبحسب الدعوى رقم 435/2008/1 فإن متهمين قتل الشرطي و حرق السيارة البالغ عددهم 19قد اتهموا بالإعتداء بتاريخ 9 أبريل/نسيان 2008 مما يثبت أن الشرطي قد مات أو قتل قبل الحادث بعدة شهور من الحادث المذكور.
و أشارت وزارة الداخلية البحرينية في مؤتمر صحفي عقد بعد جلسة المحاكمة وانكشاف أمر هذه الوثيقة " بأن الوزارة قد اكتشفت خطأ مطبعي في الوثيقة و هي تاريخ وفاة الشرطي ، حيث ان التاريخ قد تم وضعه بشكل خطأ في الوثيقة و هو يعود الى تاريخ وفاة شرطي آخر".
و قد صرح نبيل رجب ، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، معلقا على هذه الوثيقة : " بأن محامو الدفاع زادوا الشكوك حول مصداقية هذه القضية والتي كانت تحوم حولها الشكوك منذ البداية ، ابتداءا من تصريحات جد المتوفي الى الصحافة البحرينية و مرورا بشهود العيان و انتهاءا بوثيقة رسمية صادرة من جهة الادعاء "
و أضاف رجب : " على وزارة الداخلية أن تتوقف عن ممارسة التعذيب لنزع اعترافات قسرية غير صحيحة فقط لتبيض وجهها أمام الرأي العام وان تفتح تحقيق عاجل في تلك المزاعم ".
و تجدر الاشارة بأن قوات الأمن الخاصة المشكلة من قوات أجنبية قد استخدمت القوة المفرطة ضد المتهمين و أهاليهم داخل المحكمة في الجلسة السابقة ، مما ادى الى سقوط بعض المتهمين ارضا.

ان مركز البحرين لحقوق الإنسان يدعو الاطراف المعنية الى حث السلطات فيالبحرين على:

إنشاء لجنة محايدة للتحقيق في الوثيقة الصادرة من وزارة الداخلية تضم مؤسسات المجتمع المدني.
التحقيق في إدعاءات المتهمين بتعرضهم للمعاملة القاسية و الغير إنسانية.
وضع حد للاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمحاكمات الجائرة، واستخدامها كأداة لقمع ممارسة الحقوقالاساسية والنضال السلمي .
اصلاح السلطة القضائية، والنيابة العامة، والقوانين الجنائية من اجل ضمانالمحاكمة عادلة

بيان رموز وشخصيات حول قضية المعتقلين

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الله تعالى : { وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ سُنَّةَ الأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلا } (فاطر : 43) .

لقد أتاح التصويت على ميثاق العمل الوطني فرصة ذهبية للسلطة لبناء الثقة مع الشعب ، إلا انها ضيعت هذه الفرصة بالانقلاب على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني وطرح دستور 2002 بإرادة منفردة ، وأعقبته بمجلس يرتهن إرادة الشعب . وتورط ولا زال في إصدار قوانين جائرة مخالفة للمعايير الدولية تقيّد الحريات الشرعية وتسلب الحقوق المكتسبة للمواطنين وتمنع أي نشاط يستهدف إدانة النظام أو المطالبة بالحقوق في حدها الأدنى . ولما خرج المواطنون للاحتجاج والمطالبة بحقوقهم الطبيعية المشروعة ، واجهتهم السلطة بالعنفوالإرهاب والاعتقال التعسفي ، وعرضتهم للتعذيب وسوء المعاملة ، مما أدى إلى مزيد من الاحتجاجات والمواجهات الأمنية " فالمواجهات الأمنية والاحتجاجات هي عبارة عن ردود فعل للانتهاكات الصارخة للحريات وحقوق المواطنين والقمع الوحشي للمواطنين " وجاء دور المنابر الظلامية والإعلام المأجور ليزيد الطين بلة من خلال سعيه لتهييج الرأي العام وتأجيج الوضع وخلق مناخ المواجهة على الساحة الوطنية على أسس طائفية بحتة ، وكأن هناك من ألف العبودية وعشق الفتنة والخنوع والتخلف ، فهو لا يستطيع أن يعيش في النور وأجواء الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة فيقوم بمحاربتها دون هوادة ، مما يعيق تقدم المسيرة الوطنية ويهدد السلم الأهلي والأمن الوطني .

إلا أن ذلك كله يهون أمام المؤامرات التي تحيكها السلطة ضد أبناء الشعب وتستهدف تشويه صورة المواطنين الشرفاء وتمعن في إهانتهم ومحاصرتهم وحرمانهم من أدنى حقوقهم الطبيعية المشروعة ، وكأنها عصابة وليست حكومة مسؤولة عن أمن وسلامة الشعب ورخائه . وكان آخر المؤامرات حادثة حرق الجيب وقتل الشرطي المزعومة ، وهي قضية لفها الغموض والشك من بدايتها ، حيث تم نقل الجثة في نفس يوم الحادث لدفنها في باكستان ، رغم كونها موضوعا لمحاكمة حساسة وخطيرة على السلم الأهلي والأمن الوطني ، وتضاربت التصريحات حول تفاصيل الحادث ، فقد أشار بيان وزارة الداخلية إلى : " قيام مجموعة من الأفراد باستهداف سيارة شرطة تابعة للوزارة باستخدام الزجاجات الحارقة وقتل شرطي ـ آسيوي الجنسية ـ وحرق السيارة بالكامل وإصابة باقي أفراد السيارة باصابات طفيفة " بينما يقول جد الشرطي المتوفي في تصريحه للصحافة : " بأن حفيده قد تم الهجوم عليه بأدوات حادة وضرب ضربا مبرحا بعد خروجه من السيارة ، وأن به إصابات خطيرة في الرأس والكتف " وهذا التصريح يشكك في حادثة الحرق المزعومة من قبل السلطة ، حيث لا يمكن عمليا أن يجتمع الهجوم بالأدوات الحادة مع حادثة الحرق . ثم تضطر السلطة من أجل تكذيب الوثيقة التي قدمها الدفاع عن المتهمين حول تاريخ الوفاة لتقديم شهادة رسمية للوفاة وفيها أن سبب الوفاة الإصابة في الرأس ، وهذا ينسجم مع تصريحات الجد للصحافة ، ويطعن في صحة أصل القضية . وحتى المبررات التي ساقتها وزارة الداخلية للرد على دفوعات الدفاع هي مما يوجب محاسبتها وهي كفيل في دولة القانون لمحاسبة وزير الداخلية وإقالته وكل الذين وقعوا على الوثيقة فيما لو كان الخطأ الذي ساقته الوزارة حقيقيا . ومما يؤسف أن المتهمين تعرضوا لظلم صريح من خلال التصريحات الانفعالية المستعجلة ، كما تظافرت الأخبار عن تعرض المتهمين في القضية إلى التعذيب لانتزاع اعترافات قسرية غير صحيحة منهم ، وكان الهجوم الهمجي من قوات الشغب على المتهمين والأهالي في قاعة المحكمة ـ وهو عمل غير قانوني باعتراف وكيل وزارة العدل ـ آخر صيحات التجاوزات الخطيرة المعلنة أمام الرأي العام للسلطة على القانون وانتهاكها لحقوق الإنسان

التتمة صفحة 6

اهالي احد المعتقلين يسعفونه بعد أن سقط في قاعة المحكمة إثر إعتداء قوات الشغب

قوات الشغب وهي تداهم قاعة المحكمة وتعتدي على المعتلين واهاليهم

بيان الشخصيات والرموز - التتمة من ص 5

وهو أمر ينال من مصداقية السلطة : (التحقيق والادعاء العام) ويضعف سلطة القضاء ، ويخلق الأجواء ويهيئ الأرضية للخروج على القانون وتجاوزه وتحديه .

وانطلاقا من مسؤوليتنا الدينية والوطنية ، وحرصا منا على ضمان العدالة والمحافظة على السلم الأهلي وحماية الأمن الوطني ، فإننا نطالب بـ :

1 ـ إصلاح النظام السياسي من خلال إعادة الاعتبار إلى المجلس المنتخب ، واعطائه كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية ،وإصلاح القضاء وضمان استقلاليته وعدالته في فض المنازعات ، وإصلاح النيابة العامة والقوانين الجنائية ، ومنع التحقيق في أية قضية تعرض على النيابة العامة أو القضاء قبل اعطاء المتهمين فرصة تعيين محامي الدفاع وحضوره جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، وذلك من أجل تصحيح العلاقة وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب ، بحيث تكون هناك محاسبة وتكون هناك مشاركة حقيقية للشعب في صناعة القرار ، وضمان الحريات والحقوق للمواطنين ، بحيث يكفل حق التعبير والتنظيم والتجمع من دون تدخل الدولة ، وضمان المحاكمات العادلة للمتهمين .

2 ـ اسقاط جميع التهم الموجهة للمتهمين في قضية حرق الجيب وقتل الشرطي والإفراج الفوري وغير المشروط عنهم ، وذلك لبطلان أصل الدعوة ببطلان اساس التهم الموجهة إليهم .

3 ـ أنشاء لجنة محايدة للتحقيق في الفضائح والملابسات المتعلقة بالقضية برمتها ، وتقديم المسؤولين المتورطين في حياكة المؤامرة ، والمتهمين في تعذيب الموقوفين وتعريضهم للمعاناة والمعاملة القاسية غير الانسانية أثناء التحقيق والتوقيف إلى المحاكمة ، ووضع حد لإرهاب الدولة والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية للمتهمين ، ورد الاعتبار للموقوفين في القضية والاعتذار إليهم وتطييب خواطرهم وتعويضهم ماديا ومعنويا عما لحق بهم من الأذى المادي والمعنوي .

4 ـ التوقف عن التجنيس السياسي / التوطينحيث لا يجوزللحكمأن يستأثر باتخاذ قرارات مصيرية مثل التجنيس الواسع دون مراعاة لإرادة الشعب ومصالحه ، والتوقف عن توظيف المرتزقة في سلك الأمن وقوات مكافحة الشغب والالتزام بالدستور الذي ينص على منع توظيف غير المواطنين في هذا السلك ، لأن هذا التوظيف خلاف الحس الوطني ، ويدل على عدم الثقة في أبناء الشعب ، ويؤدي إلى مزيد من التوتر بين السلطة والشعب ، ويهدد الأمن الوطني للبلاد .

5 ـ النظر للقضايا الوطنية بعين وطنية عادلة ومنصفة ومعالجتها على اسس قانونية ووطنية واخلاقية بعيدا عن التخندق الطائفي ، وذلك لخطورة التخندق الطائفي في النظر للقضايا الوطنية ومعالجتها على السلم الأهلي والأمن الوطني والمصالح الوطنية العليا ، وهو خلاف الشرف والوطنية والأخلاق الفاضلة .

حرر بتاريخ : 13 / شوال / 1429هج .

الموافق : 13 / أكتوبر ـ تشرين الأول / 2008م .

الموقعون على هذا البيان

الشيخ عبدالجليل المقداد — الاستاذ عبدالوهاب حسين

النائب البلدي الأستاذ حميد البصري

الأستاذ عبدالجليل السنقيس — المحامي علي العريض

الشيخ عيسى الجودر — الشيخ عبدالهادي المخوضر

الشيخ فاضل الستري — الشيخ علي مكي

السيد كامل الهاشمي — الشيخ ميثم السلمان

الشيخ سعيد النوري — الناشطة : ليلى دشتي

حوار مع النقابي المفصول العمران - التتمة من ص 3

لصعوبات عدة منا قيام إدارة الشركة بتعطيل بريدي الالكتروني الخاص بحيث أصبحت مقطوعاً عن معرفة الأخبار داخل الشركة.

وبعد فصلي من النقابة، حاولت جمع توقيعات لطلب عقد جمعية عمومية للنقابة إذا أن فصلي لم يأت نتيجة لعقد جمعية عمومية أو بعد التحقيق معي.

كذلك تم استثنائي وعدم شمولي بتعديل درجات المهندسين، وتم تعديل درجات حوالي 100 مهندس فيما تم استثنائي من ذلك. وبعدها تعرضت للمضايقات من قبل الشركة، وجرت مراسلات ومخاطبات بيني وبين إدارة الشركة لمدة سنة وثمانية أشهر، كما لجأت لإجراءات التظلم وقوبلت بتعنت الشركة وتجاهلها لمطالبي، وهو ما دعاني للجوء إلى الاحتجاج، وبالفعل نفذت سلسلة من الاعتصامات الاحتجاجية الأمر الذي أدى إلى اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقي.

في الاعتصام الأول قدم الكثيرون لموقع الاعتصام إذا أنه كان عملا نوعيا وغريبا عليهم، وفي اليوم نفسه تم استدعائي من قبل إدارة الشركة وسلموني إنذاراً نهائياً بعدم تكرار الاعتصام وإلا فسيتم فصلي من الشركة، وبدوري أبلغتهم رفضي لاتباع مثل تلك الإجراءات التهديدية وواصلت الاعتصام إلى أن تم فصلي.

س: ماذا كان دور وموقف اتحاد النقابات من عملية فصلك من النقابة والشركة؟

العمران: فيما يتعلق بفصلي من النقابة كنت قد أرسلت الوثائق المتعلقة بقضيتي لأكثر من جهة (وفي مقدمتها الاتحاد) ووضعتهم في الصورة، وأعلنت عن نيتي في الاعتصام في 15/6/2008 ثم أجلته إلى 20/6/2008 لكن الشركة لم تكن مكترثة بما حصل لي. بتاريخ 18/8/2008 عدت مجددا للاعتصام، وبدورها قامت الشركة بإبلاغ الشرطة فتم اعتقالي. وجرى اتصال مع الاتحاد وطلبت منهم موقفاً من حادثة اعتقالي والعمل على حرف القضية كما قمت بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية شرحت له فيها ما تعرضت له، وأرسلت نسخاً لعدة جهات وجمعيات حقوقية بالإضافة إلى النقابة والاتحاد. قدمت طلباً للقاء مع الاتحاد ولم يتم الرد على خطابي حتى الآن. وجهت خطاباً ثانياً للنقابة وشرحت التعسف الذي تعرضت له من قبل الشركة لكن رد النقابة كان مؤسفاً وكانت تتبنى وجهة نظر الشركة.

طلبت موقفا من جانب اتحاد النقابات وعدم التعذر بوجود إجراءات وطلبت الدفاع عني كنقابي. اجتمع الاتحاد ثلاث مرات مع النقابة وكانت الأخيرة مستميتة خلال تلك اللقاءات في الدفاع عن وجهة نظر الشركة. كما التقيت مع جمعية الوفاق و وعد.

وبسبب تلكؤ النقابة وتقاعسها عن الدفاع عني كعامل قررت عدم التعويل عليها، ومن هذا المقام أوجه نداء لاتحاد النقابات أن يلعب دوره المناط به، وبحسب تعبير أحد الرموز ينبغي له أن يكون بطول قامة الوطن. كما يجب عدم تحويل الاتحاد إلى نادٍ خاص يدافع عن البعض دون الآخر.

س: أنت عاصرت تجربة مريرة، ولمست كيف أن التشريعات الموجودة تبقى مجرد نصوص لا يتم تفعيلها على أرض الواقع، أليس الأمر كذلك؟

العمران: بالنسبة لقانون العمل في القطاع الأهلي فقد صيغ في سنة 1976 أي أنها السنة التي أعقبت حل البرلمان وتصفية العمل المؤسسي. العمل النقابي كان قديماً وكانت النقابات تتصدر المشهد السياسي، وهذه التشريعات تهدف إلى تعطيل العمل السياسي وقمع العمل النقابي بحيث لا يستطيع العمل ولا يتمكن من اقتضاء حقه ولا يأخذ دوراً سواء كان سياسياً أم مطلبياً فصياغة القوانين كان تبعاً لظروف تلك المرحلة، والباب 13 و14 من القانون المذكور لا يزالان تسيطر عليهما العقلية الأمنية.

في مضمون تلك القوانين هي تعمل على حرمان العامل من حقوقه، ومنها المادة 101 التي أعطت لصاحب العمل حق وضع لائحة الجزاءات كما أنيطت به في الوقت نفسه صلاحية تنفيذها بالإضافة إلى صلاحية تقدير تطبيقها.

وفي العام 2002 اجتمعت وزارة العمل مع ممثل عن اتحاد النقابات وممثل عن أرباب العمل وعكفوا على إعادة صياغة القانون بما يتلاءم مع التطورات. بعد تأسيس مجلس التنمية الاقتصادية تمت إحالة الموضوع إليه، وكل ما هو موجود حالياً هوة مسودات كتبتها الأطراف المذكورة.

أسوق حادثة تدلل على استشراء الفساد بشكل واسع في بابكو، إذ أن أحدهم تمت إحالته على التقاعد من عمله بسبب إصابته بمرض عضال وبعد 10 سنوات من التقاعد هو يعمل الآن كمدير في الشركة منذ العام الماضي. استفاد المسئولون في الشركة من القانون وأصبح لديهم استهتار وعدم مبالاة، ولذلك فهم يجبرون العامل على الرضوخ إليهم وأن يكون مطيعاً لهم وإلا فإن مصيره التهميش.

ونلاحظ تبعاً لذلك، أن الكثير من شاغري المناصب العليا في الشركة يغادرون حال حصولهم على فرصة عمل مناسبة، أما أصحاب الدرجات الوظيفية الدنيا فإن فرصهم تكاد تكون ضئيلة، فيضطرون للبقاء حفاظاً على لقمة عيشهم.

س: بخصوص الاجراءات التعسفية التي تعرضت لها، ألا تعتقد أن أسباباً أخرى لها علاقة بالموضوع كانتمائك لحركة حق مثلا؟

العمران: ليس لدي دليل ملموس، لكن لا أستبعد أي شيء. أما كون ذلك جاء نتيجة لنشاطي النقابي فإن لدي أدلة وشواهد على ذلك، والاعتصامات التي نظمتها كان لها دور بارز في فصلي من العمل.

سياسية التطهير المذهبي الجديدة في البحرين

عباس ميرزا المرشد

قد لا تضطهد حكومة البحرين المواطنين الشيعة لكنها حتما تمارس التميز ضدهم. فعلى الرغم من أن الشيعة يمثلون الأكثرية المذهبية في البحرين إذا تبلغ نسبتهم حوالي 70% حسب تقرير الحريات الدينية الذي تصدره سنويا وزارة الخارجية الأمريكية، وهي نسبة لا يرتضيها العديد من أبناء الطائفة السنية حيث يقولون أن هذه النسبة مبالغ فيها، لكنهم يقرون في النهاية بأكثرية الشيعة في البحرين.

كان الشيعة قبل دخول آل خليفة البحرين و الاستيلاء عليها سنة 1782 يعتبرون السكان الاصليين للجزيزة حيث كانوا يملكون الأرض و يديرون نظامه السياسي الداخلي بصورة اقرب إلى الحكم الذاتي إلا أن ظروفا سياسية متعثرة ساعدت قبيلة آل خليفة على احتلال الجزيرة و استبدال نظامها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. وحقيقة أن الشعية يمثلون السكان الأصلين و الأكثرية الساحقة كانت تتداول بين كتاب التاريخ المحلي و على ألسنة كبار السن و الشيوخ، و لعل نص خليفة النبهاني في هذا الشأن يعتبر من أفضل النصوص حيث ذكر في معرض سرده عن كيفية احتلال البحرين من قبل آل خليفة أن البحرين يسكنها الشيعة و لا ينافسهم فيها أحد.

الدور البريطاني في تقنين التميز

ولا شك أن عملية ضخمة مثل احتلال جزيرة بأكملها و استبدال أنظمتها السياسية و الاجتماعية كانت تستدعي الكثير من الجهد في عزل السكان الأصلين و استخدامهم في أعمال سخرة لذا كان الشيعة يتعرضون لكافة أنواع التميز و الإضطهاد حتى مطلع العشرينات من القرن الماضي حيث بدأ الشيعة برفع عرائض تظلم و كتابة الشكاوي احتجاجا على أوضاعهم السيئة وتدل العريضة الأولى التي وقعها الأعيان الشيعة في العام 1922 على وجود تميز واضح ضدهم. حيث كانوا محرومين من التمثيل في القضاء و في المجلس العرفي و سائر إدارات الدولة آنذاك. لهذا وقف الشيعة بجانب الإصلاحات الإدارية التي أدخلتها الإدارة البريطانية بشكل متعسف بعد أن رفض حكام البحرين تعديل أوضاعهم السياسية وفضلوا البقاء في المجال القبلي و التعامل مع الشيعة بمنظور العبيد الذين يجب عليهم أن يظهرو السمع و الطاعة للأسياد القادمين من خارج الجزيرة.

رغم قناعة البريطانيين بوقوع التمييز ضد الشيعة و أن الأمور التي تجرى عليها السياسة في البحرين غير مقبولة دوليا إلا انهم تعهدوا سرا و علانية بالحفاظ على تفوق العائلة الحاكمة و من خلفها الوجود السني في البحرين فقبل عزل حاكم البحرين عيسى بن علي سنة 1923 أرسل الملك سعود بن عبد العزيز إلى المقيم البريطاني ترنفور رسالة يسأل فيها عن حقيقة الإصلاحات ما ستؤل إليه أوضاع الشيعة في البحرين و انعكاس ذلك على الشيعة في القطيف و الإحساء وكان الجواب حاسما جدا من قبل ترنفور حيث أكد أن الإصلاحات الإدارية سوف تحافظ على الوجود السني و تفوق العائلة الحاكمة على سائر الفئات الاجتماعية. وعندما تم عزل الحاكم بحضور ممثلين عن الطوائف و الأعيان سنة 1923 توجه المقيم البريطاني إلى الأعيان الشيعة و حذرهم من الخروج على الحاكم الجديد أو المطالبة بأية إصلاحات أخرى خصوصا فيما يتعلق بمعاملتهم سواسية مع أفراد العائلة الحاكمة.منذ ذالك الحين و الشيعة يبحثون لهم عن مؤطي قدم في مؤسسات الدولة المغلقة على من دخلها يوم أن دخل آل خليفة البحرين سنة 1782.

سياسة التطهير الجديدة

لم تستطع سياسية التميز المتبعة ضد الشيعة أن تمنع بعض المواطنين الشيعة من اختراق الحاجز الحديدي المفروض عليهم،و نظرا لحرمانهم من تولي العديد من المناصب العليا في مؤسسات الدولة طور الشيعة من قدراتهم التعليمية و المهنية و استطاعوا التواجد بكثافة في عدة من وزارات ومؤسسات الدولة، لكنهم ظلوا محرومين من التوظيف في الوزارات السيادية حتى اليوم.

و بسبب كون الشيعة أكثرية عددية لم تستطع سياسية التمييز أيضا من منعهم من الوظائف الحكومية خصوصا تلك التي لا يتقدم إليها أبناء الطائفة السنية بحكم اشتغالهم بالتجارة و سهولة الحصول على وظائف في الوزارات السيادية كوزارة الدفاع و الخارجية و الداخلية.إلا أن الوضع هذا أخذ في الإنقلاب و بدات سياسية جديدة توازي سياسية التمييز وهي سياسية التطهير و يقصد بها تطهير المواقع الحكومية من الوجود الشيعي و إحلال الوجود السني فيها. و الغالبية من أبناء السنة يقفون ضد كلا السياستين و يتعبرونها سياسية قذرة إلا أن المنتفعين من تلك السياسات ينفون وجودها و يحاربون كل من يثيرها و يوجهون سهام التشكيك إلى كل من يثير ملف التميز و التطهير الطائفي.

المعلومات المتداولة تشير إلى أن الديوان الملكي برئاسة خالد بن أحمد هو من يقوم بالإشراف على سياسية التطهير بموازة العمل على الاستمرار في سياسية التمييز . ويشير العديد من المراقبين إلى أن سياسية التطهير لا تتم إلا بمعونة جهاز الخدمة المدنية المسئول عن تنظيم الوظائف الحكومية وعلى الترقيات و التعيينات في المناصب العليا. فوزارة التربية و التعليم التي كان الشيعة يمثلون نسبة عالية فيها لم تعد تقبل توظيف أفراد شيعة فيها حتى في وظائف معلميين و يتم استراد معلمين أجانب بدلا عن المواطنيين الشيعة. ووزارة الكهرباء عملت وبعيدا عن الأضواء بتصفية المسئولين الشيعة في الإدارات العليا و استبدلتهم بآخرين سنة، وهي الآن تقوم بجلب مهندسين أجانب سنة يمكن إعطائهم الجنسية لاحقا و ترقيتهم فيما بعد.

حكومة غير طائفية

لا تعترف حكومة البحرين بوجود تمييز ضد الشيعة كما إنها لا تعترف باتباع سياسية التطهير. إلا أن التقارير الحقوقية التي يصدرها نشطاء حقوق الإنسان في الداخل و الخارج يؤكدون وجود هذا النوع من التعامل. و لإثبات هذا النفي تعطي الحكومة نماذج من التسامح الديني و تحاول أن تظهر قربها من الشيعة في مرات عديدة. ويعلق العديد من المراقبين على هذه السياسة المزدوجة بالقول أن الحكومة غير طائفية بالفعل فهي لا تمثل طائفة معينة و لا تمثل الطائفة السنية و إنما تمثل نفسها كعائلة حاكمة تنتهج سياسة الزبائن الموظفين لديها فهي لخدمة أغراضها السياسية تحاول إقناع الرأي العام السني أنها تدافع عن مصالحهم ضد مطامع الشيعة و في الوقت نفسه تظهر للاري العام الدولي أنها تعامل الشيعة بعدالة.ويصف أحد المحللين الوضع الحالي بأنه يستهدف تحويل الشيعة إلى أقلية و إلى تراث فقط. فالحكومة وعبر برامجها السياسية في تمثيل الشيعة تريد تركيز الضوء على أن نسبة الشيعة في البحرين لا تزيد عن 20% .وذلك من خلال التركيز على نسبة تمثليهم في المجالس البلدية و مجلسي النواب و الشورى لذا فهي تبني على هذه النسبة نسبة تمثليهم في المؤسسات الحكومية و الإدارات العليا في الدولة.

الشيعة ليسوا أغبياء و ليسوا من الدرجة الثانية

في المقابل تبرز الكفاءات الشيعية نفسها أمام منطق الحكومة و تثبت أنها تمثل أكثرية تستحق أكثر مما هي عليه الآن. ويقول العديد منهم أنهم ضد النظر إليهم ضمن التقسيم الطائفي و يطالبون أن يتعامل معهم كمواطنيين فقط فهم ليسوا أغبياء ليرضوا بالتقسيم الطائفي الذي يعانون منه الآن. و بالرجوع إلى حقبات تاريخية قديمة يظهر الشيعة أنفسهم كدعاة للوحدة الوطنية و رفض مشاريع التميز و التطهير ضد أي فئة.أما القادة السياسيين للشيعة فهم لا يختلفون في توجاتهم عن القاعدة الشيعية و يؤكدون أن خطابهم السياسي لم يتشكل على الطائفية و أن مشروعهم السياسي يتخذ من قاعدة بناء الدولة الحديثة العادلة مرتكزا أساسيا وقويا. لكنهم لا يقبلون ان ينظر غلى الشيعة على أنهم مواطنين درجة ثانية و يحرمون من تسلم مناصب يمتلكون الكفاءة و الأحقية في توليها شأنهم شأن اي مواطن.

نهاية حقبة أم مزيد من التطهير

الشيعة و السنة يمثلون في النهاية عصبا قويا ضمن اعصاب المجتمع البحريني و لا يمكن لأي طائفة أن تلغي الطائفة الأخرى حتى و إن وجدت سياسات مقيتة كسياسة التميز و سياسة التطهير. و العديد من أبناء كلا الطائفتين يدركون جيدا أن الحكومة تتبع هذه السياسات لضمان تفوقها و فرض منطقها الخاص في التعامل مع المطالب الوطنية، و لهذا يشدد دعاة الوحدة الوطنية من الطائفة السنية على ضرورة ترك سياسة التطهير و التميز و استبادلها بسياسة المواطن الكفؤ.

افشال مشروع التوطين والاحتلال

البقية من صفحة 1

يعد لها جدوى، بعد ان تعمقت روح المفاصلة بينها وبين أبناء البحرين. كانت هناك عاصفة مزعجة لتمرير مشروع الشيخ حمد التخريبي عبر البوابة الانتخابية الصورية، ولكن لم يعد لتلك التجربة الفاشلة اي اثر على مسيرة النضال الوطنية التي تتوسع بشكل مضطرد، وتضم المزيد من الاحرار والمناضلين بشكل متواصل. فالفعاليات الشعبية لم تتوقف، بل تزداد قوة وحماسا، خصوصا مع الكشف عن المزيد من الجرائم الخليفية. ومن تلك الجرائم احتلال العائلة الخليفية على اكثر من مليون ونصف متر مربع من الاراضي الساحلية بمنطقة 'البحيري'. وما ان اعلن عن تلك السرقة حتى بادر ديوان الشيخ حمد للاعلان عن 'التنازل' عن ثلث تلك المساحة لمشاريع اسكانية. وسعت الابواق المتملقة لتقديم الشكر لهذه 'المبادرة' متناسية ان ثلثي الارضي المذكورة ما تزال تحت الا حتلال الخليفي غير المشروع. فاذا سرق اللص ثلاثة دنانير واعاد دينارا بعد انكشاف امره، فانه لا يستحق الشكر، بل المطالبة باعادة الباقي بدون شكر او تقدير. هذه القضايا وامثالها اصبحت وقودا لتحريك مشاعر المواطنين ضد العائلة الخليفية التي تحكم الناس بالنار والحديد. وما جرى مؤخرا في منطقة كريمي بالمحرق من استفزاز للمواطنين جريمة أخرى ترتكبها فرق الموت لفرض واقع مرفوض من قبل غالبية اهل البحرين. انها خطوة اخرى على طريق التشطير الطائفي والمذهبي الذي اصبح سياسة ثابتة في 'المشروع الاصلاحي' للشيخ حمد، الذي ما يزال البعض يقدسه ويطبل له، والذي اصبح مرفوضا جملة وتفصيلا من قبل المواطنين، بعد ا ن ادركوا انه أسوأ مشروع فرض على البلاد منذ بداية الا حتلال الخليفي.

هذه التطورات السلبية الخطيرة تهدف لعدد من الامور من بينها فرض واقع جديد على البلاد يوفر للعائلة الخليفية شرعية شعبية، ويؤدي الى كسر عنفون المناضلين من المواطنين بتخويفهم تارة، ومحارتبهم في ارزاقهم تارة اخرى، واضعاف نفسياتهم بعدم امكان احداث اي تغيير سياسي ثالثة. ولكن هل استطاع الشيخ حمد وجلاوزته تحقيق شيء من ذلك؟ هذا ما تسعى ابواقه الاعلامية لترويجه، بينما الواقع يؤكد ان الامر ليس كذلك ابدا. ويكفي للتدليل على خواء النظام حالة الرعب التي انتابت رموزه نتيجة بعض الفعاليات التي تقام في الخارج على ايدي نفر محدودين. وما الحملة الاعلامية الرهيبة التي شنها الاعلام الخليفي الهش ضد الابطال البحرانيين الثلاثة الذين أدلوا بشهاداتهم ضد سياسات الاستئصال المذهبية الخليفية الا مؤشر لحالة الرعب التي حلت بالرموز الخليفية، بسبب الخوف من اطلاع العالم على جرائمهم الكبيرة ضد اهل البحرين. ووفقا لبعض المعلومات، فقد بدأت العائلة الخليفية في الا ستعداد للتصدي للفعاليات الشعبية المزمع اقامتها بمناسبة عيد الشهداء الذي يصادف 17 ديسمبر. ومن المتوقع ان يزداد الحماس الشعبي لهذه المناسبة هذا العام بعد ان اضيف شهيد آخر الى قائمة الذين استشهدوا في ذلك اليوم على ايدي فرق الموت الخليفية. ففي ذلك اليوم من العام الماضي استشهد الشاب علي جاسم الذي كان يشارك في فعاليات ذلك اليوم، واضيف اسمه الى اسمي كل من هاني خميس وهاني الوسطي اللذين استشهدا في ذلك اليوم من العام 1994. ومنذ ذلك الوقت اعتبر ذلك اليوم 'عيدا للشهداء'، وفشلت كافة المحاولات الخليفية لتغييره لكي لا يتضارب مع ما يسمى 'عيد الجلوس' وهو اليوم الذي احتل الحاكم السابق منصبه بعد وفاة ابيه في 1961. ولم يعترف شعب البحرين بتلك المناسبة، وأصر على المطالبة باعتبار الخامس عشر من اغسطس عيدا وطنيا لانه اليوم الذي اكتمل فيه انسحاب القوات البريطانية من البلاد في 1971. عيد الشهداء هذا العام سيكون يوما مشهودا بعون الله، خصوصا بعد ان انتهى ما لدى الشيخ حمد وعصابته من مشاريع سياسية، وكشفوا وجوههم القبيحة امام اهل البحرين كدعاة للفرقة المذهبية والتمييز على اسس طائفية، بالاضافة الى الكشف عن المزيد من جرائم السرقة والسلب والنهب. ويكفي الاشارة الى ان أهل البحرين لم يستفيدوا من تضاعف المدخولات النفطية بسبب تصاعد اسعار النفط، بل نهبت تلك العائدات من قبل العائلة الخليفية، لاستعمالها في امرين: اما البذخ المفرط وشراء الممتلكات في البلدان الاخرى مثل جنوب شرق آسيا و فندق 'جروزفنر هاوس' في قلب لندن، او لشراء المواقف والذمم والاقلام، او لاستئجار الشركات الاجنبية والمرتزقة للاستعانة بهم ضد اهل البحرين. هذه الهموم تكفي لتحريك المواطنين والاحرار للتصدي للعدوان الخليفي الغاشم في كل موقع، داخل البلاد وخارجها، ولا شك ان عيد الشهداء هو الأنسب، خصوصا انه يمثل لهم يوم العزة والكرامة، يوم اذلال الظالمين وكسر انوف الطغاة. والامل ان يكون عيد الشهداء هذا العام يوما مشهودا، لكي تصل الرسالة واضحة الى العالم بان اهل البحرين لن يناموا على ضيم، وان حكم الطغيان لا يدوم، وان فرعون وجنوده مصيرهم الزوال والهلاك، وما ذلك على الله بعزيز.

عتوبستان

مملكة العتوب قد غالتك يا أوالْ
واستلعنتْ شُذاذُها
ساقوكِ للوبالْ
معصوبة العينين يا أوالْ
لم يَرقبوا فيكِ
إلاً ولا ذمه!؟
لأنهم أنذالْ
فدمُكِ ولحمُكِ وعِرضُكِ حلالْ
فأنتِ يا أوال
كنت ولا زلت
عصيةً على المنالْ؟!
وسبيُك محالْ
لكنهم قد أثخنوك بالألم
فمزقوا حجابُكِ
غدراً
داسوه بالنعالْ
وانتهكوا أعرافُك
وجردوا أحقادهم وظلمهم
ليصلبوا أصالة النخيل والعيون
ويحرقوا الحقول والتلالْ

آهٍ آهٍ أيا أوالْ!!
بحارُك أنت وزمجرت
وموجها لؤلؤها
خاطبكِ
لا تقبلي الخنوع والإذلال
تمسكِ بالعز والنضال
وقاومِي العتوب والنصالْ
لأنكِ أصيلة
عروقكِ يملؤها الجلالْ

مملكة العتوب قد غالتك يا أوال
وجرد الفاتحُ سوط
ألبغيي والظلالْ
لأنهُ تاريخهم وصُلبهم
وكلهُ ظلالْ
تبا أيا عتوبْ
يا كذبة الفاتحْ
تباً أيا عتوبْ
يا زمرة اللصوص والجُهال
يا أسرة مقطوعة الجذور والأوصال
منبوذة مرفوضة
مجهولة الأصول والخصال
ماذا فعلتم بأوالْ؟
وهل ظننتم أنها ستكرعُ الزوال
كلا أيا بغال
يا علق الحيض أفيقوا ؟!
وافهموا!!
بأنكم حتماً إلى زوال !!

بقلم : أبو محمد العرادي